الثورة
السبت 14 شوال 1433هـ 1 سبتمبر 2012م العدد (17455)

الشباب في اليمن يعانون من البطالة..والجو السياسي يفاقم المشكلة

دعت دراسة حديثة إلى إيجاد حلول سريعة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات ، ومعاهد التعليم الفني والتدريب التقني الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى الآن ، وبما تتطلبه نوعية العمالة المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، الخدمة المدنية ، التربية والتعليم ، التعليم الفني والتدريب المهني لتسخير كافة الإمكانيات والتجهيزات بما يحقق إعادة التأهيل والتدريب المطلوب. ولن يتأتي ذلك إلا بوجود إرادة سياسية جادة لانجاز هذا المطلب في فترة زمنية محددة لا تتجاوز عاما واحدا مع الاستمرار بعد ذلك في إعادة التأهيل لمن لا يزالون بحاجة إليها .

تنسيق

وشددت الدراسة الموسومة بعنوان «الجهود الرسمية لتأهيل العمالة اليمنية بين الواقع والمأمول» والتي أعدها الدكتور عبد العزيز مهيوب الوحش على ضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي التي طلبت عمالة يمنية للمشاركة في إعادة التأهيل التي تنوي الحكومة القيام بها ، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ، وغيرها من الدول التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتقني بهدف الحصول على المساعدات المالية والفنية التخصصية المؤدية إلى إنجاز مهمة إعادة التأهيل

وأكدت على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءا بإعادة النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزاته ، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ، وغيرها .

خارج العصر

وخلصت إلى أن تأهيل وتدريب العمالة اليمنية من خلال مؤسسات التعليم المعتمدة اجتماعيا للقيام بهذه الوظيفة لم يعد اليوم شرطا ضروريا لحياة كل فرد من أفراد المجتمع الذين يتطلعون لتحقيق أمالهم وطموحاتهم بقدر ما صار ضرورة اجتماعية لخلق الطموحات المستقبلية ، فالمجتمع الذي لا يستطيع أن يعلم ويؤهل ويدرب أبناءه بما يتنا سب مع مطالب التنمية و حاجات سوق العمل ، ويمكنهم من القدرة على التعامل مع وسائل الإنتاج المعمول بها في العصر الراهن ، سيجد نفسه خارج العصر عاجزا عن تحقيق مطالب التنمية .

وقالت أن النظام التربوي التعليمي – رغم محاولات الإصلاح الذي شهدها ويشهدها حتى اليوم – صار عاجزا عن تجديد نفسه بما يتوافق مع ما فرضته التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات ، وغدت مخرجاته لا تخدم الخطط التنموية وسوق العمل ، بقدر ما تمثل عائقا أمام جهود التنمية .

وأضافت: في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداداً هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع .

تأهيل

واستنتجت الدراسة إلى أن تنمية ، وتأهيل ، وتدريب كوادر بشرية مزودة بمستويات مهارية عملية قادرة على المنافسة وذات مستويات أداء وإتقان عالية قادرة على المنافسة مع الغير للحصول على فرص العمل المتاحة في دول الجوار – بعد استعدادها لقبول العمالة اليمنية الماهرة – يستدعي الخروج برؤية شاملة ومتكاملة ومتوازنة للنظام التربوي التعليمي مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني ، ليس بصيغته الحالية ، وإنما بالصيغة التي يتطلبها القرن الواحد والعشرون مما يعني « فتح تخصصات جديدة بمضامينها الحديثة ، ومتابعاتها الجديدة

وبينت أن على الحكومة إذا أرادت قبول العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي أو في دول أخرى مستقبلا أن تراعي التكامل والتوازن بين مختلف المراحل التعليمية مع إعطاء التعليم الفني والتدريب التقني اهتماما جادا لأنه سيؤدي إلى مخرجات توفر المهارات الفنية والتقنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المحلية وغير المحلية .

جهود مشتتة

وأوضحت أن الأصوات قد تتعالى بشأن اهتمام الحكومة بإصلاح العملية التعليمية من خلال إقرار عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الإصلاح ، ولا يستطيع أحد إنكار ذلك غير أن هذه الاستراتيجيات لم تنطلق من رؤية استراتيجية عامة قادرة على إحداث التغيير أو الإصلاح الشامل للعملية التعليمية بل جاءت على هيئة جهود مجزأة ومشوهة ، ولذلك لم نشاهد نتائجها الفعلية في الواقع المعاش بسبب الاختلالات التي رافقت تنفيذها ، والدليل على ذلك أن مؤشرات نتائج الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي منذ بدء تنفيذها حتى الوقت الراهن لا تنبئ بالقدرة على تحقيق الهدف الأساس المتمثل بالوصول بمعدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي إلى (٩٥٪) خلال الأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠١٥ م) كما تم تحديدها في الاستراتيجية ، إذ نجد أن ما تحقق حتى الآن دون مستوى الطموح ، فالفارق الذي تحقق في مدخلات هذه المرحلة بين عام ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م لم يتجاوز (٠,٧٥) نقطة ، مما يعني أن جهودا أكبر يجب أن تبذل في ما يتصل بتشجيع الالتحاق بالتعليم الأساسي ، والاستمرار فيه ، ناهيك عن أنه يتسم بانخفاض الكفاءة الداخلية بسبب ارتفاع نسبة الفاقد التربوي ، وما يمثله من هدر اقتصادي ناتج عن وجود أعداد كبيرة من السكان دون امتلاك المهارات الأساسية التي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل كما أن استراتيجيتي التعليم الثانوي والجامعي لم يتم إقرارهما وتنفيذهما حتى اليوم كما أن المتتبع للجهود الرسمية التي بذلت من أجل رفع المستوى المهاري والعلمي للقوى العاملة اليمنية يجد أنها تعاني العديد من الاختلالات ، فالغالبية العظمى من هذه القوى تعاني من الأمية، وفي أحسن الأحوال تعرف القراءة والكتابة ، حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام سنة ٢٠٠٤ م (التقرير الثاني) الى أن (٧٦,٧٨٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) أميون أو يقرأون ويكتبون فقط .

صعوبات

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق ، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها ، وهذا يؤكد أن النظام التربوي – التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية ، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي تستطيع النهوض بالتنمية بقدر ما تعد أفواجا من الخريجين في تخصصات متكررة لا حاجة إليها ، كما أن بعض الأقسام الجديدة التي تم إنشاؤها في بعض الكليات لم يتم الاستفادة منها رغم حاجة المؤسسات التعليمية إليها (مثل أقسام الإرشاد النفسي التربوي ، والتربية الخاصة ، وتعليم الكبار ، ورياض الأطفال وغيرها) وهذا بدوره يدل من ناحية على غياب الجامعة عن متطلبات التنمية ومشكلات المجتمع ، وحاجاته ، وهو من ناحية أخرى دليل على سوء تنسيق بين مؤسسات التعليم مع بعضها ، ومؤسسات التعليم وسوق العمل ، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، ناهيك عن تدني المستوى التعليمي في المجالات النظرية والتطبيقية ، وهذا ادى بدوره إلى ظهور بطالة متزيدة عاما بعد آخر بين المتعلمين .

بطالة الشباب

وتوضح منظمة العمل الدولية بصنعاء أن نسبة البطالة بين الشباب اليمني عالية ، ٥٠٪ من العاملين الداخلين إلى سوق العمل ، ولم يسبق لهم العمل من قبل ، وذلك بسبب ضعف كفاءة النظام التعليمي في إعدادهم ، وتأهيلهم لسوق العمل ، وغياب المهارات لديهم ، وهذا يعني أن الكثير من مخرجات التعليم الجامعي أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ، مما يتطلب مراجعة شاملة إذا لم نقل تغييرا جذريا شاملا لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة ، واحتياجات سوق العمل ، وما يحدث من تغيرات علمية وتقنية متسارعة .

تحديات استراتيجيات النمو (3-1)

دكتور/ أحمد اسماعيل البواب
alpauap@hotmail.com ahmed Email

ليس بخاف على واضعي السياسة المالية والمصرفية والاقتصادية أن آفاق النمو في المستقبل ترتبط بمدى قدرة المصارف والمؤسسات المالية على وضع استراتيجيات محددة وقوية للتوسع والتطور والتحديث في ظل التحديات العديدة التي تواجهها إلى الكلفة العالية للموارد المرتبطة بتزايد المخاطر وصعوبات الدمج نتيجة استمرار الملكية العائلية للمؤسسات المالية والمصرفية إضافة الى التحديات الدولية كالتكنولوجيا الاتصالية ومنافسة المراكز المالية.

إلا أنه من هذا المنبر أؤكد أنه بالنسبة إلى خيار الدمج فهناك إمكانية كبيرة لحركة تملك المصارف الكبيرة للمصارف الصغيرة والمتوسطة التي تلقى تشجيعاً ودعماً مباشراً من البنوك المركزية وفي اعتقادي أن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية بصفة خاصة تواجه تحدي الاندماج فيما بينها لإنشاء كيانات كبرى قادرة على منافسة المصارف والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية العاملة في بلادنا تظهر بوضوح مدى صعوبة الدمج بين مصارف متقاربة الحجم نتيجة تزايد الملكية العائلية والفردية لها إلا أنه من خلال عملي الطويل بالقطاع المالي والمصرفي اليمني الذي يصل إلى خمسة وثلاثين عاماً أجد أن هناك مجالات أخرى عديدة تمكن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية من تحسين أدائها ورفع مستوى كفاءتها ونموها لتكون جاهزة لمواجهة تحديات العولمة والتكتل والانفتاح وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية حيث أنها رائدة في اطلاق الأدوات المالية والمصرفية المتطورة والحديثة والسعي نحو تطوير وتحديث المزيد من الأدوات والمنتجات المالية المتقدمة وتعزيز السيولة والشفافية في السوق المحلية والأسواق المجاورة والمساهمة في الحفاظ على استقرار الأوضاع النقدية المستقطبة للرساميل ولاستثمارات العربية والأجنبية بكفاءة وقدرة نوعية وخطط استراتيجية طموحة.

أذون الخزانة تفشل في تحقيق أهدافها والمطلوب طرح أدوات مالية بديلة

كتب/عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حديثة أن حجم الإصدار لأذون الخزانة بالقيمة الفعلية شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ديسمبر ١٩٩٥ حتى مايو ٢٠١٠، إذ ارتفع حجم الإصدارات بالقيمة الفعلية من (٣٩,٣٦٠) مليون ريال في ديسمبر ١٩٩٦، إلى (١,٦١٧,٥٢٤) مليون ريال في ديسمبر ٢٠٠٩، بمعنى أن حجم الإصدار خلال هذه الفترة زاد بحوالي أربعين ضعفاً، وبمعدل نمو سنوي يتراوح بين (١٧٣,٨ ٪) في العام ١٩٩٧، و(٦,٩- ٪) في العام ٢٠٠٩

«تقييم أذون الخزانة وبدائلها في الجمهورية اليمنية» وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد عبدالحميد أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام ١٩٩٨ في تحقيق الأهداف التي قررها القانون، وبالتالي فإننا بحاجة إلى ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق الأهداف السابقة التي قررها القانون، ولعل من أهم تلك الأدوات ما يُعرف اليوم بالصكوك الإسلامية التي تم تطبيقها في كثير من بلدان العالم بما فيها غير الإسلامية.

وأشارت الى تعرض الاقتصاد اليمني بعد حرب صيف ١٩٩٤م لهزات عنيفة نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت فيه سلباً وبشكل كبير، الأمر الذي حدا بالحكومة إلى تبني برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي والنقدي وبدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، وظهر نتيجة لذلك – وتحديداً منذ العام ١٩٩٥ ولأول مرة في اليمن – ما اصطلح عليه بأذون الخزانة، وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية التي ارتبطت بها أذون الخزانة منذ العام ١٩٩٨، إلا أن السلطات استمرت في إصدار أذون الخزانة وبنسب متزايدة، وهو ما جعل من تلك السياسة عرضة للتشكيك في مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ووفقا للدراسة فإن أذون الخزانة (نسبة إلى خزينة الدولة) تعتبر من أدوات عملية الاقتراض قصيرة الأجل من قبل الحكومة، ويقصد بالأذون: إذن من الحكومة للبنك المركزي بإصدارها ووعد منها للمشتري بسدادها (مكتوب على وثيقة إذن الخزانة)، ومدة الإذن الواحد تتراوح بين شهر وعام كامل من تاريخ إصداره، ويطلق عليها أحياناً مسمى السندات الحكومية كون الحكومة من خلال البنك المركزي تصدرها للاكتتاب العام بعائد ثابت.

وأضافت :في ضوء التراجع الاقتصادي الذي شهدته اليمن منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، والذي نتج عن تضافر مجموعة من العوامل والتغيرات الداخلية والخارجية التي عانت منها اليمن في تلك الفترة ومنها: انخفاض التحويلات الخارجية، ارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية، ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة، ارتفاع معدلات التضخم، النمو السالب في الناتج المحلي، استفحال البطالة وارتفاع معدلاتها، تبنت الحكومة بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية تمثلت في إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية الهادفة إلى إصلاح وتهيئة البنية الاقتصادية في اليمن، والتي كان من أهمها البدء في تمويل الموازنة العامة بأدوات غير تضخمية عن طريق إصدارات الدين العام حيث بدأت بإصدار أذون الخزانة المحلية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، وذلك لتحقيق هدفين هما: تمويل المشاريع الاستثمارية، وسحب فائض السيولة النقدية وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة.

ولفتت الى الاثار الاقتصادية الناجمة عن أذون الخزانة والتي أدت إلى حدوث العديد من المشاكل الاقتصادية حيث تشمل الآثارحرمان القطاع الخاص من الموارد التي اتجهت للاستثمار في أذون الخزانة وتراجع نسب نمو الأرصدة النقدية المتاحة لدى البنوك، وبالتالي إضعاف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وهو ما يعني التأثير سلباً على حجم الاستثمارات في الاقتصاد كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة شكل عامل جذب كبيرا للمستثمرين بما فيهم البنوك والمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الاستثمار المالي للاستثمار العيني (الإنتاجي)، وهو ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد.

إن ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة أسهم في الحد من قدرة الدولة على دعم الاستثمار العام لاسيما وأن معظم مبالغ تلك الإصدارات تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري.

وأوضحت الدراسة أن الموقف القائم لأذون الخزانة يتعدى بنسب عالية جداً نسب عجز الموازنة العامة في الدولة، لدرجة أن الموقف القائم لأذون الخزانة وصل في العام ١٩٩٩ إلى أكثر من أربعين ضعفاً من قيمة العجز، كما أنه في السنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٦ استمرت إصدارات أذون الخزانة رغم أن الموازنة حققت فائضاً، الأمر الذي يشير إلى وجود انحراف عن الهدف المرجو من استخدام أداة أذون الخزانة في هذا المجال وهو تمويل عجز الموازنة بصورة كفؤة وفاعلة، وهو ما ينذر بتحقيق أهداف سلبية معاكسة تتمثل في زيادة احتمالات العجز مستقبلاً نتيجة لزيادة الإصدارات وزيادة الأعباء المترتبة عليها.

كما ساهمت إصدارات أذون الخزانة في خفض معدل التضخم السنوي خلال السنوات الأولى من الإصدار، حيث انخفض المعدل من ٦٢,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى (٤,٦٪) عام ١٩٩٨م، إلا أن الحكومة وكما هو ملاحظ من الجدول لم تستطع من خلال الاستمرار في إصدارات أذون الخزانة أن تؤثر إيجاباً في تخفيض نسبة التضخم السنوي، حيث عاود معدل التضخم الارتفاع بعد ذلك ليتراوح في ما بين (٨٪و ١٢٪).

كما أن استمرار تراجع سعر صرف الريال أمام الدولار الأميركي يسير بشكل شبه متوازٍ مع النمو في إصدارات أذون الخزانة، وهو ما يشير إلى أن أذون الخزانة لم تستطع تحقيق الهدف المرجو منها والمتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.